العلاقات الأمريكية الإيرانية 2009- 2017 : رؤية استراتيجية



الدكتور/ عبد الكريم باسماعيل
جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر



ملخص:

يشكل إقدام إيران على تطوير برنامج نووي مأزقا استراتيجيا للولايات المتحدة وحلفائها في الخليج، وتهديدا لمصالحها وتدميرا لأبعاد الهيمنة المقصودة في المنطقة، هذا ما دفعها إلى تطوير استراتيجية لتحقيق الأهداف المرجوة. هذه الاستراتيجية تقوم أساسا على توظيف مضامين القوة الذكية التي تبنتها إدارة أوباما كعقيدة استراتيجية أمريكية جديدة. وهو ما أدى إلى توقيع الاتفاق المرحلي في نوفمبر 2013، ثم الاتفاق النهائي في جويلية 2015، الذي هددت إدارة ترامب الجديدة بإلغائه.

الكلمات المفتاحية: الاستراتيجية- أمريكا-إيران-أوباما- ترامب.

Abstract:

The Iranian attempt to develop a nuclear program creates a great predicament to both United States and its allies in the Gulf. It is considered as a threat to its interest there and a destruction of the intended dominance dimensions in the region. This is what urged the United States to develop a strategy to achieve the desired objectives. The strategy is based on the exact utilizing of the smart power adopted by Obama's administration as the new American strategy doctrine. This has led to sign the temporary agreement in November 2013 and the final agreement on July 2015 which the new Trump administration threatened to cancel.

مقدمة:

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 عرفت الولايات المتحدة تطوير سياسية دولية ضد الإرهاب وضد الدول المارقة أو ما يسمي محور الشر (إيران، العراق وكوريا الشمالية)، حيث كانت إيران أحد المتغيرات الرئيسية في هذه السياسية، وذلك بفضل معاداة نظامها للسياسية الأمريكية في الخليج، وكذا إعادة بعث مشروع البرنامج النووي. جاءت إشكالية الدراسة لتبحث في بنية العلاقات الاستراتيجية الأمريكية الإيرانية منذ 2009، ومن ثم تهدف الدراسة إلى الكشف عن طبيعة الأهداف الأمريكية المراد تحقيقها في إيران والمنطقة ككل.

ومن ثم سيتم التطرق في هذا الدراسة إلى العناصر الآتية: أولا دراسة الانتشار النووي العمودي (البرنامج النووي الإيراني)، ثم العقوبات الأمريكية تجاه النظام الإيراني، ثم نحلل المسار الدبلوماسي للعلاقات بين الطرفين (المفاوضات)، وأخيرا سياسة ترامب القائمة على التصعيد.

أولا

الانتشار النووي العمودي (البرنامج النووي الإيراني)

ورث الرئيس أوباما ملفا ثقيلا بخصوص التعامل مع إيران؛ إذ عمدت إدارة بوش إلى جعل إيران في صورة الوحش المهدد للأهداف الأمريكية في المنطقة، حيث كان لزاما على الإدارة الأمريكية الجديدة العمل على توقيف تطور البرنامج النووي العسكري الإيراني، وفقا للإدراك الاستراتيجي الجديد القائم على تخفيض توظيف القوة العسكرية في السياسة الخارجية إلى أقصى حد ممكن وتعويض ذلك بالقوة الذكية. والحقيقة هي أن إدارة بوش الإبن في العهدة الأولى تميزت سياستها تجاه إيران بالترهيب والتهديد وتميزت في العهدة الثانية بممارسة سياسية ترغيبيه ناعمة[1].

في تصريح تليفزيوني لشبكة الأي بي سي (A.B.C) الإخبارية وصف وزير الدفاع الأمريكي ونائب الرئيس الأسبق (ديك تشيني) سياسية الولايات المتحدة تجاه الدول النووية:

" ..... الولايات المتحدة فقط لها حق الاختيار بالوقوف ضد أي دولة تمتلك قدرات نووية أو صواريخ ذاتية الاندفاع مع أسلحة نووية. نحن نريد أن نفعل شيئا تجاه هذه المشكلة كما نريد أن نعمل على عدم تكاثر مصادر الأسلحة النووية، و نعتقد بأننا سندافع عن أنفسنا ضد دول العالم الثالث في طريق زيادة مقدرتنا وقوتنا في العالم الثالث الذي يمكن أن تتطور فيه تلك القدرات، تخطط الو. م. أ مع هذا الأساس ونحن نبحث في العالم في مناطق مختلفة حيث تحاول الدول أن تمتلك أسلحة نووية، أو حيث الصراعات المحلية التي يمكن أن تقوم بتوظيف واستخدام أسلحة نووية ضمن هذه الدول نفسها .... "[2].

إذ يؤكد هذا التصريح لمسؤول أمريكي بارز رغبة واشنطن في كبح تطور البرامج النووية في العالم الثالث، خصوصا إذا كانت هذه البرامج تقوم على أساس عسكري، بل أكثر من ذلك فإن أيّا من هذه البرامج يعتبر تهديدا مباشرا لها، حيث ينبغي على الولايات المتحدة أن تحمي نفسها من هاته المخاطر.

يعتقد بريجنسكي بأن غياب الحوار والتفاهم بين الولايات المتحدة وإيران جعل العلاقات بينهما تبنى على أسس يميزها التوتر والاختلاف والتهديد، وأدى هذا بدوره إلى عدم فهم لدور إيران الإقليمي المستمد أساسا من الإرث التاريخي، حيث يقول:

" .... إيران هي أمة ذات إرث تاريخي عريق وينبغي أن تلعب دورا مهما في المنطقة، أعتقد أن إيران ستجد شكلا من أشكال التوافق مع المجتمع الدولي .... "[3].

حيث يبدو أن الاستراتيجي الأمريكي لا يرى أي داع لتوظيف التهديد والقوة ضد إيران، ذلك أن عراقة هذا المجتمع تعطي انطباعا بضرورة تغيير طبيعة الخطاب، بل أكثر من ذلك فبريجنسكي يعتقد أن إشتراك إيران في الحوار سيؤدي إلى تحقيق مصالح وأهداف الولايات المتحدة في المنطقة. وهو النهج الذي

يعترف بضرورته دنيس روس المستشار الخاص للرئيس أوباما؛ حيث يوصي باستراتيجية تمزج بين الانخراط والضغط[4].

في نهاية عام 2002 برز الخلاف بشأن البرنامج النووي الإيراني بعد التقارير التي قدمتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تقضي بأن إيران لم تعلن عن حقيقة نشاطاتها النووية، على مدى عقدين، حيث خالفت بذلك اتفاق الضمانات الشاملة مع الوكالة الذي نصت عليه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية 1968[5]؛ إذ يسود القلق من أطراف عديدة كالو .م. أ والترويكا الأوربية أن إيران تخفي وراء البرنامج السلمي برنامجا سريا يسمح بإنتاج البلوتونيوم واليورانيوم العالي التخصيب (HEU) من أجل أسلحة نووية[6].

السؤال الذي ينبغي طرحه الآن هو: ما هي دوافع إيران لامتلاك تكنولوجيا نووية؟

يذكر (كينيث والتز) مجموعة من الأسباب تدفع الدول لحيازة السلاح النووي[7]:

– سباق التسلح النووي بين القوى الكبرى، بحيث أن عملية التطور الدائم للأسلحة النووية تكسبها تفوقا نسبيا.

– أن الدول الحليفة للدول النووية الكبرى قد تسعى إلى امتلاك السلاح النووي للدفاع عن نفسها في حالة تعرضها لهجوم نووي من إحدى الدول النووية الأخرى، وذلك لغياب الثقة من الحلفاء في عملية الدفاع عنها، وكان هذا دافعا لبريطانيا في امتلاك الأسلحة النووية لعدم ثقتها في الولايات المتحدة في الدفاع عنها ضد هجوم سوفيتي محتمل.

– تسعى الدول إلى امتلاك أسلحة نووية إذا كان أحد خصومها يمتلكها فعلا، وذلك كحالة الاتحاد السوفييتي والهند وباكستان.

– قد تسعي الدول إلى امتلاك السلاح النووي بسبب مخاوف من امتلاكها لدى العدو كحالة إسرائيل.

– امتلاك السلاح النووي يشكل اكتفاء في عملية صناعة السلاح.

– أن بعض الدول النووية تسعى لاكتساب الأسلحة لأغراض هجومية بحتة.

– أن الدول عندما تسعى إلى امتلاك السلاح النووي، فهي بذلك تهدف إلى تحسين مكانتها الدولية، ومثال ذلك كوريا الشمالية.

في هذا الإطار يصرح علي خامنئي:

" .... إن إيران تحتاج الأسلحة النووية لأن الأمة الإيرانية مهددة من الخارج ....من أمريكا وإسرائيل ...."[8].وفي هذا الإطار تتفق هذه الرؤية مع السبب الرابع الذي ذكره والتز من أسباب ودواعي الاتجاه إلى اكتساب الأسلحة النووية، أي الخوف من العامل الخارجي سواء أكان ذلك العدو مصدر تهديدا إقليميا أم دوليا.

في هذا الإطار تظهر مجموعة من الأسباب التي تدفع إيران للحصول على تكنولوجيا نووية، سواء كانت سلمية أم عسكرية، وهي على النحو الآتي[9]:

- تأكيد الاعتماد الذاتي الدفاعي الإيراني وعرض مدى التقدم العلمي والتقني الذي وصلت إليه.
- السعي لتحقيق المساواة والتكافؤ النووي مع بعض دول المنطقة، خاصة إسرائيل.
- دعم المكانة الإقليمية والدولية لإيران.
- كون إيران تحيط بها قوى نووية من ثلاث جهات، من الشمال: روسيا وأوكرانيا وروسيا البيضاء وكازاخستان، ومن الغرب: إسرائيل، ومن الشرق: الهند وباكستان.
- الاستفادة من القيم السياسية والاستراتيجية للأسلحة النووية، حيث توفر هذه الأسلحة الردع والدفاع والتوازن الاستراتيجي النووي.
- التواجد الأمريكي القوي في العراق من جهة الغرب وأفغانستان من ناحية الشرق يجعل الأمن القومي الإيراني بين طرفي كماشة الأنياب الأمريكية، خاصة بعد إدراجها في إطار محور الشر من طرف إدارة الرئيس الأمريكي السابق جورج والكر بوش.

لقد عمد المسؤولون في الإدارة الأمريكية الجمهورية إلى تضخيم الخطر الإيراني الداعم للإرهاب، ومنه عدم استبعاد الخيارات المنطوية على العمليات العسكرية الهجومية التي من شأنها القضاء على التهديد الإيراني، وبين الفينة والأخرى تشير الاستخبارات الإيرانية إلى مجموعة من الخروقات كانت تقوم بها طائرات أمريكية وأجنبية للمجال الحيوي الإيراني للقيام بعمليات استطلاع وتجسس للمواقع الحيوية الإيرانية[10]، لكن ومع هذه السياسية التصعيدية لم يخل سجل العلاقات بين الدولتين من بناء علاقات التباحث وتبادل الوفود الرسمية بين الولايات المتحدة وإيران، حيث شهدت مدينة دبي الإمارتية وجنيف السويسرية لقاءات عديدة بين الطرفين؛ لتبادل المعلومات وكيفية التعامل مع الملفين: الأفغاني وتنظيم القاعدة[11].

في الحقيقة يشكل البرنامج النووي الإيراني مصدر الخطر الأكبر بالنسبة للتصور الاستراتيجي الأمريكي، فامتلاك إيران للتكنولوجيا النووية، وهي في حالة من الخلاف والعداء لأمريكا ومواقفها في المنطقة، يجعل منها قوة لا يستهان بها في الحسابات الإقليمية، وهو ما يجعل البرنامج النووي الإيراني في موقف المأزق بالنسبة للطموحات الإقليمية للولايات المتحدة في ظل تصريح القادة الإيرانيين بمحو إسرائيل من الوجود.

إن بداية تأزم العلاقات الإيرانية الأمريكية لم يكن مع بلوغ أحمدي منصب الرئيس في إيران، ولكن كان منذ سلفه الإصلاحي محمد رضا خاتمي الذي أعرب في رسالته إلى الشعب الأمريكي عما يكنه الشعب الإيراني من تقدير للشعب الأمريكي، إلا أن التقدير الخاطئ للإدارة الأمريكية يؤدي إلى تأجيج مشاعر الكراهية بين الشعبين، وأضاف أن سبب رفض الشعب الإيراني للأمريكيين بعد الثورة هو احتقار

الأمريكيين للشعب الإيراني على مدى نصف قرن، وأكد أن ميل الساسة الأمريكان إلى التصعيد العسكري يمنع تبادل العلاقات الثقافية بين الشعبين[(12)].

يعتقد القادة الإيرانيون أن تطوير قدرات بلدهم النووية السلمية لا تتعارض مع نصوص معاهدة عدم الانتشار النووي NPT، وتحت إشراف مراقبين موجودين في منشآتها النووية المعلن عنها، إلا أن سعي إيران لحيازة قدرة تصنيع سلاح نووي يمثل مصلحة قومية يقدرها غالبية الشعب الإيراني[(13)]، حيث تعود بداية الطموحات النووية الإيرانية إلى عقد الستينيات من القرن الماضي؛ إذ يستحوذ البرنامج النووي الإيراني على حيز كبير من اهتمامات الحكومات الإيرانية المتعاقبة.

في الحقيقة يحيط بطبيعة البرنامج النووي غموض كبير، وذلك للطابع الاستراتيجي الذي يمثله، وكونه أحد أهم القضايا المحددة للأمن القومي الإيراني.

لقد مر البرنامج النووي الإيراني بأربع مراحل متمايزة، يمكن تصنيفها على النحو الآتي[(14)]:

1- المرحلة الأولى:

هي مرحلة النشأة وإقامة البنية الأساسية خلال الفترة (1958- 1978)، حيث ترجع البداية الحقيقة للبرنامج النووي الإيراني إلى عهد الشاه (محمد رضا بهلوي) الذي كان اهتمامه بالطاقة النووية جزءا من مهمة تحويل إيران إلى قوة إقليمية.

2- المرحلة الثانية:

هي مرحلة اللامبالاة بالطاقة النووية (1979- 1985)، وذلك بعد قيام الثورة الإيرانية؛ إذ أصاب البرنامج النووي نوع من الجمود، واتخذ صناع القرار وعلى رأسهم الإمام الخميني موقفا سلبيا من الطاقة النووية.

3- المرحلة الثالثة:

مرحلة الاهتمام الجزئي (1986- 1990) حيث بدأ البرنامج النووي يعرف مزيدا من الاهتمام، خاصة غداة الحرب العراقية الإيرانية التي أحدثت تحولات هامة في الفكر الاستراتيجي الإيراني، وفي هذا الوقت بدأ الاهتمام الإيراني بتطوير العلاقات مع روسيا.

4- المرحلة الرابعة:

مرحلة الاهتمام الكثيف بالطاقة النووية (1991- 2005)، وتميزت هذه المرحلة بنشاط البرنامج النووي، حيث استحوذ على اهتمام الحكومة الإيرانية. وقد اعتمدت إيران في هذه المرحلة على استراتيجية مزدوجة تقوم على المساعدة لإعادة العمل في مفاعلات بوشهر، والحصول على مفاعلات نووية جديدة واستيراد تكنولوجيا نووية من روسيا، إضافة إلى الاعتماد على الصين الشعبية، حيث وقعت إيران مع الصين اتفاقية في جانفي 1991 لبناء مفاعل نووي يعمل بالبلوتونيوم طاقته (27) كيلواط في منشأة بحوث إيرانية بأصفهان.

من الناحية الاستراتيجية تهدف إيران من خلال تطوير برنامج نووي طموح إلى بناء قوة إقليمية استراتيجية تسمح لها بلعب أدوار مهمة في المنطقة. فالأسلحة النووية تعد عنصر قوة استراتيجي ذا تأثير خاص تدعم القوة القومية للدولة وتتيح لها حرية واسعة من مواجهة الأطراف التي لا تمتلكها ومن ثم استخدام القوة كهدف للمكانة(15). أما من الناحية العسكرية، فيعتبر امتلاك السلاح النووي عاملا هاما في تطوير القدرات التقليدية التي تمتلكها إيران، ومن ثم اكتساب ما يسمي بقدرة الردع النووي ضد كل من تسول له نفسه مهاجمة إيران.

تنتشر البنية التحتية للبرنامج النووي الإيراني في عديد المدن الإيرانية، وهي على النحو الآتي:

1- مفاعل بوشهر: وهي منشأة نووية غير كاملة بقوة (2×1200) ميجاواط، حيث كان بناء المفاعل بواسطة ألمانيا، وبعد ذلك تفاوضت إيران مع إسبانيا من أجل إكمال وإصلاح المفاعلات بعد مغادرة الألمان، وبحلول سنة 2012 وبعد اتفاقية مع روسيا سيتم بناء مفاعلين إضافيين بالنسبة للمحطة النووية في بوشهر(16) وتأخذ هذه المحطة النووية أهميتها انطلاقا من الموقع الذي يشكل خطرا على منطقة الخليج، حيث يوجد موقعه فوق أكثر مناطق العالم من حيث النشاط الزلزالي وفي نقطة تلاقي ثلاث طبقات أرضية(17).

2- دارخومتين: وهي منشأة نووية غير كاملة (مفاعل 943 ميجاواط) كان من المفترض بناؤه من طرف فرنسا.

3- فورغان: موقع مخطط لإنشاء محطة قوى نووية عليا (مفاعلان 2×440 ميجاواط) تبنى بواسطة روسيا.

4- أصفهان: وهو المفاعل النووي الرئيسي للأبحاث بدأ العمل به عام 1984، وفي عام 1987 أصبح المفاعل الرئيسي للأبحاث تحت رعاية صينية، إضافة لأبحاث خاصة بتكنولوجيا المفاعلات ودورة الوقود النووية واليورانيوم المخصب والعمليات النووية المختلفة.

5- خرج: هو مركز أبحاث نووية وموقع مفاعل أبحاث من بلجيكا.

6- معلم جالية: وهو موقع لمنشآت وأبحاث نووية صغيرة خاصة بأعمال الليزر المخصب.

7- سافهند: موقع مخصص لمناجم اليورانيوم وأمامه بعض السنوات لبدء العمل تماما.

8- طهران: هو مركز أبحاث نووية خاصة بالليزر المخصب، وقد تم نقل معظم النشاط البحثي إلى أصفهان عام 1987.

9- مختبر أمير أباد: يستخدم لأغراض البحث العلمي وتدريب طلاب الفيزياء.

10- موقع ناتان: يعتقد أن هذا الموقع يستخدم في تخصيب اليورانيوم للأغراض العسكرية؛ إذ يوجد فيه أكثر من ألف جهاز طرد مركزي.

11- موقع أراك: يعد هذا الموقع من المواقع المفصلية في دورة إنتاج الوقود النووي، ويعمل بالماء الثقيل.

12- مفاعل في مدينة بارجين[18].

تقوم عملية تخصيب اليورانيوم على تحويله من الصورة التي يوجد عليها طبيعيا إلى صورة أخرى تسمح باستخدامه سلميا وعسكريا، حيث يتم معالجة اليورانيوم في عمليات بالغة التعقيد، وباستخدام تقنيات عالية لا تمتلكها إلا الدول المتقدمة. اليورانيوم عنصر فلزي ثقيل، فضي البياض، إشعاعي النشاط قابل للسحب والطرق والصقل، موصل رديء للحرارة والكهرباء، يتكون من خامين رئيسيين هما: البتشلند " pitchblende " والكارنونيت "cornonite"، حيث يتوفر هذا العنصر بكميات هائلة في عديد الدول، مثل: الكونغو وجمهورية التشيك وكندا وإيران[19].

أبدى الإيرانيون في فترة حكم الرئيس أحمدي نجاد تشددا تجاه استكمال البرنامج النووي والدخول فعليا النادي النووي، حيث أعلن في 11 أفريل 2006 ما يلى:

" إنني أعلن رسميا انضمام إيران إلى تلك المجموعة من البلدان التي تمتلك التكنولوجيا النووية.....وأن على الغرب أن يحترم حق إيران في امتلاك التكنولوجيا النووية السلمية...."[20].

وهو بذلك يؤكد أن هذه الخطوة تأتي بعد الإشراف التام للوكالة الدولية للطاقة الذرية و في إطار احترام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ثانيا

العقوبات الأمريكية تجاه النظام الإيراني

في الحقيقة لا يمكن اعتبار دخول الولايات المتحدة في حرب مع إيران أمرا غاية في الصعوبة، ولكن يجب تقدير الأرباح والخسائر، حيث يمكن لها أن تغلق مضيق هرمز الممر الاستراتيجي لحاملات النفط. كما يمكن للإيرلت إذا تلقت ضربة جراحية استراتيجية موجعة أن تهاجم تل أبيب بفضل القدرة الصاروخية الباليستية التي تمتلكها، وسيكون الأمر أكثر خطورة إذا استطاعت أن تضع على الصواريخ البالستية رؤوسا نووية. طبعا لا يمكن مقارنة الترسانة العسكرية الأمريكية بالإيرانية، إلا أن واقع الحال يقر بخسائر أمريكية هائلة في حالة قيام حرب أمريكية إيرانية.

كان لزاما على إدارة أوباما الاستمرار في استراتيجية العقوبات التي بدأها سلفه جورج بوش، مع العمل على تطويرها وإنجاح نظام العقوبات[21]، فعوض العمل العسكري تعتبر الولايات المتحدة أن تطبيق العقوبات على إيران من أجل إرغامها على التخلي عن برنامجها النووي أمر غير مكلف وسلوك عملي، حيث أن النظام الإيراني يعاني من عديد المشاكل الاقتصادية :كالبطالة، والتضخم، وغياب الاستثمارات الخارجية، إضافة إلى انتشار الفساد وسوء تسيير القطاع البترولي[22].

وفي ضوء ما سبق وافق بيل كلينتون على إقرار قانون العقوبات رقم 12957 في 15 مارس 1995، حيث منع بموجبه الاستثمار النفطي في إيران، وتم تعزيز هذا القرار بآخر حمل الرقم 12959 حظرت الإدارة الأمريكية من خلاله كل النشاطات والتعاملات التجارية والمالية مع إيران. أما الرئيس بوش الابن فصدرت في عهد مجموعة العقوبات كما يلي:

1- **حزمة العقوبات الأولي:** القرار 1737 في 2006/12/04، حيث تضمن ما يأتي[23]:

– يجب على إيران أن تعلق من دون تأخير كافة أنشطتها النووية الحساسة. في مجال الانتشار النووي، مثل التخصيب وإعادة المعالجة بما في ذلك البحوث والتطوير ،بحيث يمكن للوكالة الدولية للطاقة الذرية التحقق منها.

– يجب على جميع الدول أن تمتنع على تسليم إيران أو بيعها أو تحويل إليها مباشرة أو غير مباشرة أي معدات أو تجهيزات أو تكنولوجيا يمكن أن تستخدم في نشاطات إيران النووية والبالستية.

– يحظر دخول أشخاص يمكن لهم المساهمة في تطوير البرنامج النووي.

– يجب على كافة الدول أن تجمد على الفور الأموال والموجودات والأصول المالية والموارد المالية الأخرى التي يملكها على أراضيها أشخاص أو كيانات لها ارتباط مباشر بالبرنامج النووي.

2- **حزمة العقوبات الثانية:** القرار 1747 في 2007/03/24، وجاءت بنود القرار على النحو الآتي[24]:

– التشديد على دخول الأفراد الذين لهم علاقة مباشرة بالبرنامج النووي الإيراني.

– حظر بيع أو شراء الأسلحة مع إيران.

– حظر بيع أو نقل مركبات قتالية مدرعة أو منظومة مدفعية من العيار الكبير أو طائرات قتالية أو هيليكوبتر هجومية.

– حظر التعامل المالي مع إيران إلا في حالة الأغراض الإنسانية.

– إضافة مجموعة من الشركات والأفراد إلى قائمة العقوبات.

3- **حزمة العقوبات الثالثة:** والتي جاءت بعد عدم التزام إيران بتنفيذ مطالب مجلس الأمن الدولي، حيث عملت الو. م. أ على إصدار القرار رقم 1803 في 2008/03/03، حيث تضمن ما يأتي[25]:

– توسيع الحظر ليشمل زيادة عدد المؤسسات والشخصيات الإيرانية المسؤولة عن البرنامج النووي الإيراني.

– حظر التعامل والتبادل التجاري مع إيران للسلع ذات الاستعمال المزدوج.

– تفتيش الشحنات من وإلى إيران، إذا تم الانتباه إلى أنها تحتوي على سلع مضمون العقوبات.

– على الدول أن تتوخي اليقظة والحذر عند الدخول في التزامات جديدة تتعلق بالدعم المالي العام المقدم للتجارة مع إيران من أجل تفادي أن يسهم هذا الدعم في أنشطة إيران النووية ذات الطابع الحساس، أو تطوير منظومات إيصال الأسلحة.

– تشديد المراقبة على تعامل المصارف الإيرانية.

هذا وأقرت إدارة الرئيس أوباما في شهر جويلية سنة 2010 مجموعة من العقوبات في محاولة جديدة للضغط على إيران لإجبارها على التخلي عن برنامجها النووي، وأبرز ما جاء في العقوبات ما يأتي[26]:

تخيير البنوك الأجنبية بين التعامل مع الولايات المتحدة أو إيران، حيث يمكن لوزارة الخزانة الأمريكية فرض حظر أو شروط قاسية على العمليات المالية أو المصرفية على أي بنك أجنبي يعمل مع مؤسسات إيرانية وخصوصا الحرس الثوري.

فرض العقوبات على البنوك الأمريكية إذا قامت بالتعامل مع الحرس الثوري الإيراني أو أية شركة تعمل كواجهة له، وقد تصل العقوبات إلى السجن لمدة عشرين سنة.

يشمل هذا القانون أيضا الشركات التي تقوم بتصدير البنزين أو أي من منتجات النفط المكرر إلى إيران، حيث يمكن معاقبة الشركات بحرمانها من استبدال العملات من البنوك الأمريكية، وحرمانها من استخدام المؤسسات المالية الأمريكية لعمليات الائتمان أو المدفوعات. كما يمكن حرمانها من إجراء معاملات عقارية مع مواطنين أمريكيين أو شركات أمريكية.

يمكن للرئيس الأمريكي الحق في إرجاء العقوبات لمدة سنة على أية شركة تابعة لدولة تسلم في الجهود الدولية لعزل إيران.

للمساهمين الحق في الانسحاب من الشركات التي استقرت في إيران دون أن يتعرضوا للمقاضاة.

يلزم القانون الرئيس الأمريكي بتقديم قائمة بأسماء المشاركين في انتهاكات حقوق الإنسان في إيران، حيث سيحرمون من دخول الولايات المتحدة وستجمد أموالهم على أرضها.

منع الشركات التي تتعامل تكنولوجيا مع إيران من الحصول على عقود أمريكية.

فرض قيود على صادرات التكنولوجيا الحساسة إلى إيران ولاسيما عن طريق الأسواق السوداء، وفرض قيود شديدة ضد الدول التي لا تتعاون في هذا المجال.

أقرت إدارة أوباما أربعة قرارات تنفيذية، وهي (13553 ،13574 ،13590 و13599)[27]، وذلك من أجل مزيد من الضغوط على إيران لتوقيف برنامجها النووي؛ إذ يؤكد الرئيس أوباما أنه منذ توليه مقاليد الرئاسة كان من بين أهم أولوياته هو منع انتشار الأسلحة النووية، ومن ثم بدء صفحة جديدة للتعامل مع الحكومة الإيرانية، حيث تم تخيير طهران بين أمرين هما: أن تفي بالتزاماتها الدولية وجني فوائد أكبر اقتصاديا وسياسيا من خلال التعامل مع المجموعة الدولية، أو مواجهة مزيد من الضغوط والعزلة الدولية[28].

إضافة إلى الضغوط الاقتصادية الممارسة ضد النظام الإيراني تتعرض طهران لنوع آخر من الممارسات تهدف إلى تطويق البرنامج النووي الإيراني، هذه المرة عن طريق تدميره إلكترونيا، أي شن " حرب الكترونية " ضد النظام المسير للبرنامج النووي، وفي هذا السياق تم شن هجمات فيروس " ستاكس

نت " لتخريب البرنامج النووي الإيراني، وتدمير أجهزة الطرد المركزي التي يمكن أن تنتج اليورانيوم المخصب، سواء للوقود النووي أو لإنتاج القنابل النووية"[29].

يقر الخبراء أن نظام العقوبات في عهد إدارة أوباما ضد إيران لم يكن في عمومه مجديا، ذلك أن إدارة أوباما نفسها لم تكن على قدر كبير من الاعتقاد بجدوى الصدام مع إيران بخصوص برنامجها النووي، بل كانت ترجح دائما دور الدبلوماسية لحل هذه المشكلة من خلال اعتماد الحوار[30]. في الحقيقة عجزت القرارات التنفيذية وضغوط الكونغرس ومحاولات الأطر الإقليمية والمجتمع الدولي عن تركيع إيران[31]. في هذا الإطار يحاول الرئيس أوباما أن يستعمل كل سبل القوة الذكية، من ضغوط اقتصادية وحوافز دبلوماسية من أجل ثني إيران عن مواصلة تطوير برنامجها النووي، وهو ما يطلق عليه بـ " استراتيجية الدبلوماسية الذكية "[32].

ثالثا

الخيار الدبلوماسي (المفاوضات)

في ظل عدم جدوى العقوبات الأمريكية والدولية ضد النظام القائم في طهران، ارتفعت الأصوات داخل إدارة أوباما من أجل التحول عن نهج التصعيد والتهديد بتطبيق الخيار العسكري إلى انتهاج سياسية الحوار والمفاوضات مع النظام الإيراني؛ إذ يعلق جون كيري كاتب الدولة للخارجية الأمريكية في عهد أوباما بما يلي:

"..... نحن نختلف عن الإدارة السابقة، وهدفنا ليس تغيير النظام في طهران ...... نحن نتحدث عن نظام أمني جديد أو ترتيبات أمنية جديدة تلعب إيران دورا فيها ...... إنه ببساطة اعتراف بالواقع...... "[33]. وبالتالي فإن الإدارة الأمريكية الجديدة تهدف إلى وضع ترتيبات جديدة لإعادة النظر في الطرق والآليات الاستراتيجية للتعامل مع إيران، ومن ثم فإن الإدارة الأمريكية ماضية في التحول عن النهج الهجومي العسكري إلى النهج الدبلوماسي التفاوضي مع طهران.

منذ وصول الرئيس روحاني إلى سدة الحكم في أوت 2013 بدأ الحديث عن تخفيض درجة التوتر مع الولايات المتحدة وإنهاء العزلة الإيرانية ورفع العقوبات. كما أعطى المرشد الأعلى الضوء الأخضر للرئيس من أجل التفاوض مع المجتمع الدولي بخصوص الملف النووي الإيراني[34]. ويمكن إرجاع المرونة الإيرانية وقبولها دخول مفاوضات مع الغرب إلى مجموعة من الاعتبارات هي[35]:

1- إدراكها لحجم مقدراتها وإمكانية إدارة الحوار.

2- الاقتناع بوجود شرق أوسط جديد.

3- ضغط الواقع السياسي الإيراني.

4- تسارع الأحداث العنيفة.

5- اعتماد أسلوب جديد لإدارة الأزمات.

في البداية أبدت الإدارة الأمريكية ليونة واضحة تجاه عملية تخصيب اليورانيوم الإيراني لأغراض إنسانية طبية، وهذا يعني أن الولايات المتحدة تعترف ضمنيا بحق إيران بنشاط التخصيب الذي تقوم به، ومن ثم يمكن الحديث عن منح الأنشطة الإيرانية درجة الاعتراف والصيغة القانونية[36]، وفي هذا الإطار صرح مسؤول رفيع في إدارة أوباما بما يلي:

"..... حاولنا جاهدين التفكير في حل يعود بالفائدة على الطرفين، ليس لأننا أردنا تقديم خدمة لإيران، بل لعدم وجود طريقة أخرى من أجل عقد صفقة....."[37].

ومن ثم، فإن الاعتراف بشرعية التخصيب النووي هو اعتراف بالواقع الراهن. وفي هذا الإطار كان لزاما على إدارة الرئيس أوباما الدخول في مفوضات مع إيران بعد تحويل الملف من الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مجلس الأمن من خلال مجموعة 5+1، فسياسة الاحتواء وفرض العقوبات أنتجت إخفاقا واضحا في إحداث تغيير في المسار الذي تسلكه إيران. وإن أي ضربة عسكرية أمريكية أو إسرائيلية للبرنامج النووي الإيراني سوف لن تفلح إلا في تأخير البرنامج النووي لبعض السنوات، بل أكثر من ذلك ستجعل القوات والقواعد الأمريكية في أفغانستان والعراق ودول الخليج أهدافا مباشرة لنيران القوات المسلحة الإيرانية[38]. ومن ثم وجب على الإدارة الأمريكية أن تؤسس لمسار تفاوضي من خلاله تكون إيران طرفا في نظام إقليمي جديد يقوم على احترام حقوقها في تخصيب اليورانيوم، مع إنهاء مظاهر العداء مع جيرانها -الدول الخليجية- وإسرائيل، خصوصا إذا وصلت هاته الأخيرة إلى اتفاق نهائي مع الفلسطينيين. لكن السؤال المطروح الآن هل سينجح التقارب الأمريكي الإيراني؟

يبين التاريخ أن التقارب من أجل مواجهة تهديد جيوسياسي يكون ناجعا أكثر من التقارب بين دولتين من أجل عملية ضبط التسلح. ومن ثم: هل سينجح التقارب الأمريكي الإيراني في إطار عملية ضبط التسلح؟ إذ أن أي إجابة متسرعة عن هذا السؤال قد تؤدي إلى سوء تحليل في الإجابة؛ ذلك أن مسار المفاوضات بين مجموعة 5+1 وإيران، ثم بين الولايات المتحدة وإيران لا يمس فقط البرنامج النووي الإيراني وإشكالية تخصيب اليورانيوم في مستوى لا يفوق 20%، ولكن كذلك يأخذ في الحسبان الأضرار الاستراتيجية والمستقبلية لإيران في المنطقة مع جيرانها وحلفاء الولايات المتحدة العرب وإسرائيل. ومن ثم كانت النية الأمريكية واضحة من أجل إقناع إيران بتحديد برنامجها النووي مقابل إنهاء الحصار الاقتصادي الذي تعانيه بسبب الأثر المركب للعقوبات المتزايدة[39] إضافة إلى هذا، فإن الولايات المتحدة وإيران ليستا على سواء في ميزان القوة، ومن ثم، فإن رغبة وأسلوب الطرفين في تحقيق هدفهما يختلف حتما بين أسلوب الإقناع الأمريكي وربح الوقت الإيراني. وتبدو إدارة أوباما عازمة على الوصول إلى حل يرضي جميع الأطراف في إطار العملية التفاوضية، وذلك بتبني سياسة الحوافز الإيجابية تجاه طهران، مما ساهم في تحسين سلوكها تجاه المتطلبات الدولية.

تقتضي الحوافز الاقتصادية لإدارة أوباما من أجل استمالة إيران نحو الدخول في مفاوضات جادة من أجل وقف تطوير البرنامج النووي ما يأتي:

1- الحصول على الدعم من المؤسسات الدولية، مثل البنك العالمي.

2- رفع العقوبات الدولية بصفة عامة، والأحادية الجانب من الطرف الأمريكي بصفة خاصة.

3- التسوية الشاملة لجميع المطالب بين إيران والولايات المتحدة ،كمشتريات الأسلحة، وتجميد الأصول.

4- توفير حوافز ايجابية لتوسيع التجارة الدولية والاستثمار في إيران، بما في ذلك الاعتمادات التجارية وضمانات الاستثمار للشركات الأجنبية وتوجيه رؤوس الأموال إلى إيران.

5- تنمية المساعدات في مجال الزراعة والبنية التحتية، والتعليم والطاقة، وتحديث البيئة.

6- إضافة إلى الضمانات الأمنية، التي اقترح بعض الخبراء وصفها ضمن جدول الأعمال، كعدم مهاجمة إيران، فإن الولايات المتحدة مطالبة بضمان دور سياسي قيادي لإيران في المنطقة، حتى ولو كان هذا الأخير يزعج بعض حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة وجيران إيران، فإنه لا مندوحة من بناء هيكل سياسي في المنطقة يكون لإيران فيه صوت مسموع[40].

في الحقيقة تعترف الولايات المتحدة بأحقية إيران السيادية في امتلاك الطاقة النووية السلمية، ولكن ليس لديها الحق في الأسلحة النووية على النحو المنصوص عليه في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية[41]، وعلى الرغم من المهلة التي صرح بها أوباما، والتي سيمنحها للإيرانيين إلى غاية نهاية 2009، إلا أن الإيرانيين مستمرون في نشاطهم النووي دون إمكانية الولايات المتحدة لوقف هذا البرنامج أو ردعه.

قبل فوزه في انتخابات الرئاسة صيف 2013، عينت إيران حسن روحاني سكرتير المجلس الأعلى للأمن القومي، كبيرا للمفاوضين، وذلك في محاولة لكسب الوقت، ومنه تسعي إيران لطمأنه المجتمع الدولي تجاه نواياها الحميدة، ومن ثم استغلت إيران جولات الحوار مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والترويكا الأوروبية وحرب العراق وأفغانستان من أجل تسريع البرنامج النووي وكسب الوقت من أجل المفاوضات[42]، ذلك أن القادة والمفاوضين الإيرانيين يدركون أن الأوروبيين والوكالة الدولية هما الطرفان اللذان يبدوان على السطح فقط، في حين أن الأمريكيين هم من ينبغي التعامل معهم[43].

أكدت جملة من التقارير أن الاتصالات لم تنقطع بين الإدارة الأمريكية والقيادة الإيرانية باعتبار أن المصلحة تقتضي ذلك، وهو ما يعتقده القادة الإيرانيون، فعبارة "الموت لأمريكا" ليست آية قرآنية يجب ترديدها للأبد[44]، بل أكثر من ذلك فقد أقدمت الولايات المتحدة على دعم النظام الإيراني في حرب الخليج الأولى فيما عرف بقضية إيران-كونترا[45]. فعلى الرغم من التوتر الذي شاب العلاقات بين الدولتين منذ إدارة بوش الابن إلا أن العلاقات بين الدولتين بدأت تشهد تحولا إيجابيا بوصول باراك أوباما وحسن روحاني في إيران إلى الرئاسة، وذلك أن الطرفين يريدان تحقيق مصالحهما وتحقيق وجودهما الاستراتيجي.

أطلق الرئيس أوباما سياسية اليد الممدودة تجاه إيران، حيث استقبل الإشارات الإيجابية القادمة من طهران، ومن ثم أكد على أن معالجة الرهانات الدولية والإقليمية كضبط الاستقرار في أفغانستان والعراق، وحصر الانتشار النووي في الشرق الأوسط، هذا كله لا يكون إلا بالتعاون مع طهران، حيث

يمتلك أوباما العديد من المقترحات والتصورات لإرساء الثقة المتبادلة ومحاولة الخروج من المأزق الدبلوماسي، كتلطيف العقوبات الأحادية الجانب، وإلغاء تجميد الأرصدة الإيرانية، وكذا انطلاق الحوار من دون فرض تعليق تخصيب اليورانيوم، وكذا التخلي عن فكرة تغيير النظام والاعتراف بمركز قوي إقليميا لإيران[46].

في الحقيقة قوبلت سياسية اليد الممدودة من واشنطن بترحيب حذر، فقبل وصول الرئيس روحاني إلى الرئاسة أعلن أحمدي نجاد قائلا:

"…. نشاهد اليوم نهجا أمريكيا جديدا، ولكن سؤالي هو هل أن هذا النهج مبني على سياسية جديدة؟ بعبارة أخري، هل أنه مبني على قيم الاحترام المتبادل والتعاون والعدل؟ أم أنه امتداد المواجهة مع الشعب الإيراني، ولكن بحلة جديدة؟ في حال عكس التوجه الأمريكي الجديد تغييرا سياسيا جوهريا سنواجه موقفا جديدا، وسيكون ردا الشعب الإيراني إيجابيا…."[47].

وهذا دليل على القبول الإيجابي للرئيس أحمدي نجاد لنهج المفاوضات مع الغرب حتى قبل مجيء خلفه الإصلاحي حسن روحاني.

قبل تولي الرئيس روحاني رئاسة إيران وتبادل الرسائل الإيجابية عاد الطرفان فعلا إلى طاولة الحوار بين إيران ومجموعة (5+1) في جولة جديدة من مفاوضات الأبواب المغلقة، استضافتها اسطنبول وبغداد خلال شهري أفريل وماي على التوالي[48]. وفي 24 نوفمبر 2013، استطاعت إيران التوصل إلى اتفاق جنيف المرحلي مع مجموعة (5+1)، والذي يقضي بأن تلتزم إيران خلال ستة أشهر بوقف تخصيب اليورانيوم 20% وتقليل مخزونها من اليورانيوم العالي التخصيب، وتحويله إلى الأكسيد الأقل خطرا، كما يتوجب على إيران التعهد بالسماح للمفتشين الدوليين بدخول منشآتها النووية يوميا، وعدم تركيب مزيد من أجهزة الطرد المركزي أو تشغيلها. كما ستوقف إيران المفاعل الذي يعمل بالماء الثقيل في منطقة " آراك ". المزود بمنشأة لمعالجة البلوتونيوم على المدى الطويل، أي تصنيع أسلحة نووية، وبمقتضي الاتفاق يسمح لإيران إنتاج قضبان الوقود النووي لتشغيل مفاعل بوشهر، كما يمكن لها أن تحتفظ بمنشآت التخصيب في (ناتانز) و(قوردو). مع الإبقاء فقط على مستوى التخصيب 5%، بالإضافة إلى رفع القيود على استيراد الذهب والبتروكيماويات وقطع غيار السيارات والطائرات، ويمكن لإيران الحصول على أربعة مليارات دولار من عائداتها النفطية المجمدة في الخارج[49].

وقد جاءت عديد المؤشرات تبين الظروف الإيجابية لهذا الاتفاق وإمكانية الوصول إلى اتفاق نهائي، وذلك كما يأتي [50]:

1- يعتبر هذا الاتفاق الأول؛ وذلك لسنوات العداء الطويلة بين الولايات المتحدة وإيران، مما جعل الرئيس أوباما يبدي ترحيبه بالاتفاق ونتائجه المرجوة.

2- الوصول إلى هذا الاتفاق بعد وصول الرئيس روحاني بأشهر قليلة إلى الرئاسة في إيران يعد تحولا مهما في التقدير الداخلي للقيادة والمفاوضين في إيران ومدى قدرتهم على تبني سبلا جديدة لتفعيل سياسية خارجية مثمرة لإيران.

3- تمكنت إيران من كسب المزيد من خلال المفاوضات من أجل الوصول إلى تحقيق أهداف قومية.

4- حيث ومع بدء التنفيذ في 20 جانفي 2014، جاءت الجولة الأولى من المفاوضات في 18 فبراير 2014، وسط تصريحات متبادلة لا تدعو إلى التفاؤل يشأن الوصول إلى الاتفاق النهائي؛ وذلك لأن إيران لا ترغب في تجميد برنامجها النووي لفترة طويلة، وكذا عدم الأخذ بعين الجد تطبيق بنود الاتفاق المرحلي وذلك للتحديات(51) الآتية:

1- عدم وجود منطقة اتفاق ممكن بين الأطراف المتفاوضة:

حيث يعتبر وجود هذه المنطقة عاملا إيجابيا في الوصول إلى اتفاق نهائي، ذلك برغبة كل طرف في لتشبث بموقفه؛ إذ إن إيران ترى أن لها الحق في الوصول إلى تخصيب بـ 20%، أما الولايات المتحدة، فترى أن أمامها كل الخيارات بما فيها الخيار العسكري لردع إيران.

2- تعدد قضايا الاتفاق النهائي:

وذلك أن المفاوضات التي تجري في وقت واحد على عديد القضايا يكون الوصول فيها إلى نتائج يمثل أمرا عسيرا، فإضافة إلى مختلف المفاعلات التي تشتغل بالمياه الثقيلة والتي يمكن لإيران أن تحول إنتاجها إلى الطابع العسكري، هناك ما يسمي بالبرنامج الباليستي الإيراني، وذلك أن الرؤوس النووية لا تكون ذات جدوى إذا لم تكن هناك صواريخ بالستية لإيصالها نحو أهدافها، حيث تتشبث إيران بهذا البرنامج وترفضه واشنطن.

3- تعدد أطراف الاتفاق النهائي:

حيث إن المفاوضات هي بين مجموعة (5+1) من جهة، وإيران من جهة إلا أن حضور إسرائيل في الظل وكذا الفرقاء الإقليمين لإيران يخيم على جو المفاوضات ويفرض وجوده، بل إن هناك أطرافا عديدة داخل الولايات المتحدة وإيران تشكك صراحة بإمكانية الوصول إلى اتفاق نهائي؛ مما يجعل العملية التفاوضية بالغة التعقيد.

أقدمت الولايات المتحدة على الدخول في مفاوضات مع إيران ما أسفر عن الاتفاق المرحلي مع مجموعة (5+1) في نهاية عام 2013، ومن ثم التقارب التاريخي المسمى الاتفاق النهائي المعروف بخطة العمل الشاملة المشتركة (الاتفاق النووي الإيراني) الموقع بفيينا في 14 جويلية 2015. في الحقيقة صرح كل من جون كيري وزير خارجية الولايات المتحدة، و كذا نظيره الإيراني جواد ظريف بأن الاتفاق النووي ليس ممتازا، ولكنه أفضل ما يمكن الوصول إليه.

رابعا

مستقبل العلاقات الأمريكية الإيرانية في ظل إدارة الرئيس دونالد ترامب

في الحقيقة أعلن الرئيس ترامب في حملته الإنتخابية أنه سيلغي الاتفاق النووي مع إيران؛ لأنه غير متوازن مع المتطلبات الجيوسياسية للهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط، حيث يبدو أن الرئيس ترامب عازم على إعادة الأجواء الأمنية المشحونة مع إيران إلى ما قبل الاتفاق النووي، والحد من توسع النفوذ الإيراني في المنطقة، حيث يسهم في هذا الموقف رغبة الولايات المتحدة بالظهور بصورة المتحكم بزمام الأمور في المنطقة ما يقتضي لجم التحركات الإيرانية[52]. وهو الهدف نفسه الذي ترمي إليه السعودية وحلفاؤها في الخليج المتذمرون من تدخل إيران في العراق ولبنان وسوريا واليمن، ومن ثم فهي تشعر بأن أمنها القومي مهدد خاصة إذا طورت إيران البرنامج النووي إلى برنامج تسلح عسكري[53]، إضافة إلى إسرائيل التي صرح رئيس وزرائها نتانياهو بأن الاتفاق النووي مع إيران هو خطأ تاريخي.

لكن في الجهة المقابلة يصعب على ترامب التخلي بسهولة عن الاتفاق النووي الإيراني لأسباب عديدة، من بينها: أنه اتفاق متعدد الأطراف. وعقب الاتفاق باشرت بعض الأطراف بناء علاقات تجارية مع إيران، كفرنسا وبريطانيا وايطاليا من أوروبا، حيث تم تبادل عدة اتفاقيات ومشاريع في هذا الإطار، وتمت العديد من الزيارات المتبادلة. ومن جهة أخرى تعطي إيران على الدوام دروسا في إدارة الأزمات وتسيير المفاوضات وحسن إدارة الوقت؛ للحصول على الأهداف المرجوة، ولم يسبق لإيران في تاريخها المعاصر أن هاجمت أحد جيرانها مباشرة، سواء بأسلحة تقليدية أو أسلحة الدمار الشامل، وهذا ما يحسب لها، ولعله من أبرز تبعات نظام الحكم في إيران ومؤسساته المستقرة والمتوازنة. أضف إلى ذلك فوز الرئيس روحاني بعهدة ثانية، حيث ومنذ وصول هذا الرجل وإلمامه بالملف النووي الإيراني وحسن إدارته للمفاوضات وأسلوبه الحواري والدعم الذي يلقاه من المرشد،[54] يشكل حرجا بالغا بالنسبة للولايات المتحدة في التخلي عن الاتفاق النووي مع إيران.

خاتمة:

مما سبق يمكن أن نستنتج التباين في البنية الاستراتيجية للعلاقات الأمريكية الإيرانية منذ فترة وصول باراك أوباما إلى أن خلفه دونالد ترامب بداية عام 2017، فبعد تحكيم أوباما لاستراتيجية القوة الذكية مع إيران، يحاول خلفه ترامب إعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل توقيع الاتفاق النووي العام 2015، وهو ما سيكلف الولايات المتحدة كثيرا، خاصة وأن كوريا الشمالية تقوم بتطوير مستمر لبرنامج تسلح نووي في الشرق الأقصى وتهدد مباشرة أمن أمريكا وحلفائها في المنطقة مباشرة.

يمكن تصور سيناريو إصلاحي للعلاقات الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وإيران من خلال تحسن العلاقات وتحولها من إطار العداء والتهديد إلى إطار الهدوء والتجديد، خاصة إذا علمنا بالتخبط الحاصل في الإدارة الأمريكية، والاستقالات المتواصلة والمناداة بعرض الرئيس ترامب على فريق مختص ليدرس أهليته في إدارة البلاد. كل هذا يجعل من عملية التخلص الانفرادي من الاتفاق النووي عملا

صعبا للغاية. في هذه الحالة إيران رابحة والولايات المتحدة ليست خاسرة، ذلك أن إيران تجد في الاعتراف ببرنامج نووي سلمي، ورفع العقوبات تحقيقا لأهدافها، ويمكن للولايات المتحدة الاطمئنان مبدئيا على سلامة حلفائها من أي هجوم إيراني سواء السعودية ودول الخليج أو إسرائيل.

الهوامش:

---

(1) أيمن يوسف، "إيران في الحسابات الاستراتيجية الأمريكية: من الاحتواء المزدوج إلى الشرق الأوسط الكبير،" مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، 1، (2008) : ص.ص، 149. 181.

(2) فريدا عزيز، النظام الدولي الجديد والقرن الواحد والعشرين، ط.1 (بيروت: دار الرشيد، 1994)، ص.52 .

(3) هادي قبيسي. السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: المحافظية الجديدة والواقعية ، (ط.1. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون. 2008). ص. 140.

(4) عبادة محمد التامر، سياسة الولايات المتحدة وإدارة الأزمات الدولية (إيران- العراق- سورية- لبنان أنموذجا)، ط.1(الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2015)، ص. 208.

(5) شانون. كايل، شانون ن. كايل، "الحد من الأسلحة النووية وعدم انتشارها" في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، ط.1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008). ص. 540.

(6) شانون. كايل، شانون ن. كايل، المرجع نفسه، ص.540.

(7) جهاد عودة، النظام الاجتماعي والاستراتيجي الأمريكي المأزوم، ط.1 (القاهرة: كنوز الشرق للنشر والتوزيع، 2014)، ص. 439.

(8) عبد السلام جمعة زاقود، العلاقات الدولية في ظل النظام العالمي الجديد، ط.1 (عمان: زهران للنشر والتوزيع، 2013)، ص.255.

(9) زينب عبد العظيم، الموقف النووي في الشرق الأوسط في أوائل القرن الحادي والعشرين، ط.1 (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2007)، ص.150.

(10) بشير عبد الفتاح، "أمريكا وإيران مواجهة أم مصالحة؟" السياسة الدولية، 160، (أفريل2005)،ص.ص، 166. 169.

(11) بشير عبد الفتاح، "أمريكا وإيران مواجهة أم مصالحة، المرجع السابق، ص.ص، 166. 169.

(12) سعد بن نامي، "التيار الإصلاحي في إيران، رؤية مستقبلية،" مجلة دراسات شرق أوسطية، 49، (خريف 2009)، ص.ص ، 15. 52.

(13) صفوت الزيات، " احتمالات اندلاع حرب في منطقة الشرق الأوسط 2007- 2010" مجلة دراسات شرق أوسطية، 52، (صيف2010)، ص.ص ، 43. 53.

(14) فهد مزبان الخزار وحيدر عبد الواحد ناصر، "الأزمة النووية الإيرانية التطورات والدلالات الاستراتيجية،" مجلة دراسات إيرانية، 3-5 (2006)، ص.ص، 199. 223.

(15) محمد سالم أحمد الكراز، " البرنامج النووي الإيراني النشأة- التطور-الدوافع، " دراسات إقليمية 8. 2012، ص.ص، 229. 269.

(16) ستار الدليمي، " البرنامج النووي الإيراني وإشكالية العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، " مجلة العلوم السياسية، 30، (جانفي 2005)، ص.ص، 127. 150.

(17) أسماء محسن العجمي، " تقرير عن الملف النووي الإيراني، مفاعل بوشهر، " (منشورات مجلس الأمة الكويتي)، متوفر على الموقع التالي: http://www.kna.kw/research/boshhr/01.pdf، تم الاطلاع عليه سنة 2013.

(18) ميثاق خير الله جلود، " موقف الولايات المتحدة الأمريكية من البرنامج النووي الإيراني 2002-2010 "، دراسات إقليمية، 24 (2011)، ص.ص، 209، 253.

(19) " أزمة تخصيب الوقود النووي الإيراني، " (موسوعة المقاتل)

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/AzmNawIran/index.htm، تم الاطلاع عليه سنة 2013.

(20) عصام نايل المجالي، تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي، ط.1، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012)، ص.86.

(21) *Kenneth m. Pollack and others, which path to Persia? for a new American strategy toward Iran (Washington DC: saban center, 2009). P.23.*

(22) *Mehdieh aghazadeh, " a historical overview of sanctions on Iran and Iran's nuclear program," journal of academic studies, 56. (Avril 2013). p.p, 137. 159.*

[23] شؤون الأوسط، "القرار 1737 بفرض عقوبات على إيران،" 124. (2006). ص.ص 215. 216.

[24] شؤون الأوسط، "قرار مجلس الأمن 1747 والعقوبات على إيران،" 125. (2007)، ص.ص، 220. 222.

[25] محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، "دراسة في العقوبات الدولية على إيران،" دراسات إقليمية. 25 (2012)، ص.ص. 25. 58.

[26] محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، مرجع سابق، ص.ص، 25. 58.

[27] *Mehdieh aghazadeh, " a historical overview of sanctions on Iran and Iran's nuclear program," op. cit. p.p, 137. 159.*

[28] *Foreign policy bulletin, "Obama administration announces new sanctions targeting Iranian financial and petrochemical industries" p.p. 32. 43.*

[29] عادل عبد الصادق، "حروب المستقبل: الهجوم الالكتروني على برنامج إيران النووي،" السياسة الدولية 184، (أفريل 2011). ص.ص، 102. 105.

[30] ترينا بارزي، إيران والمجتمع الدولي القصة الكاملة للمناورات السياسية وحقائق المفاوضات حول الملف النووي الإيراني، تر:زينة إدريس، ط.1 (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012)، ص..101.

[31] بشيري عبد الفتاح، " المسالة الإيرانية بين عجز العقوبات وتعثر الخيار العسكري، " شؤون عربية 149، (ربيع 2012)، ص.ص، 63. 74.

[32] حسين حافظ وهيب، " الشرق الأوسط في منظور الإدارة الأمريكية، " شؤون عربية، 4 (أفريل 2010)، ص.ص، 83.122.

[33] طلال عتريسي، " إيران والولايات المتحدة احتمالات الصدام المسلح، " مجلة دراسات شرق أوسطية، 51، (ربيع 2010)، ص.ص، 87. 94.

[34] عبد الرؤوف مصطفى الغنيمي، "التقارب الأمريكي-الإيراني وأمن المنطقة، " ملف الأهرام الاستراتيجي 227 (نوفمبر2013)، ص.ص، 121. 122.

[35] محمد السعيد عبد المومن، " المرونة الشجاعة: المقدرات الإيرانية في مواجهة احتمالات تحول تاريخي،" السياسة الدولية 199 (جانفي 2015)، ص.ص، 7. 12.

[36] ترينا بارزي،نفس المرجع، ص.161.

[37] ترينا بارزي، المرجع السابق، ص.157.

[38] ريتشارد هاس ومارتن انديك، عهد أوباما سياسة أمريكية للشرق الأوسط ، ط.1، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009)، ص.17.

[39] مارك كاتز، "مالات التقارب الإيراني الأمريكي: دروس من الماضي،" (مركز الجزيرة للدراسات)، متوفر علة الموقع الالكتروني التالي:
http://studies.aljazeera.net/files/iranfuturerole/2014/03/201433185749673541.html
تم الاطلاع عليه سنة 2014.

[40] *Kenneth m. Pollack and others, which path to Persia? for a new American strategy toward Iran, op. cit. p.p. 28. 29.*

[41] *Abdullah Toukan and Anthony H. Cordesman, option dealing with Iran's nuclear program, (Washington dc, center for strategic and international studies, 2010), p. 93.*

[42] شاهرام تشربين، طموحات إيران النووية، ط.1، (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2007)، ص.112.

[43] شاهرام تشربين، المرجع السابق ص. 125.

[44] سلطان محمد النعيمي، " التغير المقيد: سياسة إيران الخارجية ومرتكزات التقارب مع الشيطان الأكبر، " السياسة الدولية، { ملحق تحولات استراتيجية}، 199 (جانفي 2015)، ص.ص، 13. 18.

[45] مجلة دراسات شرق أوسطية، " خيارات التحول في العلاقات الأمريكية الإيرانية وتداعياتها، " 65، (خريف 2013)، ص.ص، 7. 13.

[46] نيكولاس مارتن لاند، " واشنطن – طهران واستراتيجية اليد المدودة للرئيس أوباما " ترجمة: عبد الحميد العيد الموساوي، مجلة العلوم السياسية، العددان38-39 (2009)،ص.ص 433. 442.

[47] خيري عبد الرزاق جاسم، " إيران وسياسة اليد المدودة، " شؤون عراقية، 4، (افريل2010)، ص.ص، 49. 81.

(48) عزت عبد الواحد، "فرصة للتوافق: الجولات المتتالية للتفاوض حول " النووي الإيراني، " السياسة الدولية، 189، (جويلية 2012)، ص.ص ، 126. 131.

(49) أمل حمادة، "الصراع المقيد: الشرق الأوسط في التفاعلات الإيرانية الأمريكية." السياسة الدولية 196، (افريل2014)، ص.ص، 88.91.

(50) أمل حمادة، المرجع السابق، ص.ص، 88. 91.

(51) أشرف عبد العزيز عبد القادر، "مسارات متعددة، هل يمكن تسوية الملف النووي الإيراني؟" السياسة الدولية، 196. (افريل2014)، ص.ص، 96. 99.

(52) فاطمة الصمادي، "ترامب ولجم إيران، محددات الواقع الجيوسياسية، تم الاطلاع عليه في الموقع التالي:
http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/2017/2/27/11e69bbdcc8e4e9caefa425b6a462f4f_100.pdf

(53) سليم كاطع علي، " البرنامج النووي الإيراني واثره على مجلس التعاون الخليجي، " مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية 55، (2016) ، ص.ص، 74. 92.

(54) أنور إسماعيل خليل، " دور الرئيس حسن روحاني في تغيير الخطاب السياسي الخارجي الإيراني تجاه الغرب، " دراسات دولية 64، 65. (2016)، ص.ص، 423. 453.